



National Anti-Money Laundering and Combating
Financing of Terrorism and Financing of Illegal
Organizations Committee



United Arab Emirates

Interpretative Note on Assessing Jurisdictional Risk and the Consequential Application of AML/CFT Obligations in light of United Arab Emirates Grey Listing by the Financial Action Task Force

Supervisory Sub Committee (SSC)

May 2022

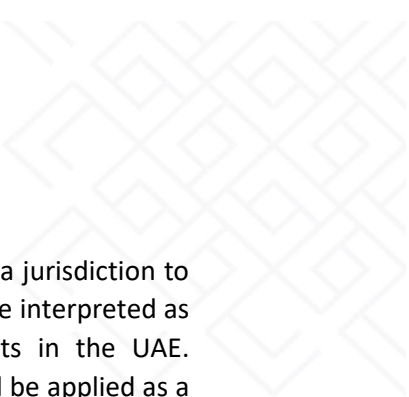
On 4 March 2022, the Financial Action Task Force (“FATF”) placed the United Arab Emirates (“UAE”) under increased monitoring to ensure that the UAE improves specific areas that require further enhancements in its anti-money laundering and countering the financing of terrorism (“AML/CFT”) regime. The FATF has recognized since the adoption of the UAE’s Mutual Evaluation Report (“MER”) in 2020, the UAE has made significant progress across the MER’s recommended actions to improve its system. This included creating AML/CFT coordination committees, establishing an effective system to implement targeted financial sanctions without delay, improving the ability to confiscate criminal proceeds, and cooperation efforts.

The Supervisory Sub-Committee (“SSC”) in the UAE is issuing a joint guidance in the following Interpretative Note, which emphasizes the adherence to the AML/CFT obligations in view of FATF placing the UAE on the list of jurisdictions under increased monitoring..

This Joint Guidance is issued pursuant to the Decree Federal Law No. (20) of 2018 on Anti-Money Laundering (AML) and Combating the Financing of Terrorism (CFT) and Illegal Organisations; as amended by Decree Federal Law No. 26 of 2021, and the powers vested, respectively, in:

- (i) The Central Bank of the UAE under the Central Bank Law, Decretal Federal Law No. (14) of 2018 Regarding the Central Bank & Organization of Financial Institutions and Activities (“Central Bank Law”);
- (ii) The Dubai Financial Services Authority pursuant to the Regulatory Law - DIFC Law No. (1) of 2004 concerning Dubai International Financial Centre;
- (iii) The Financial Services Regulatory Authority pursuant to Law No. (4) of 2013 concerning Abu Dhabi Global Market;
- (iv) The Securities and Commodities Authority under Federal Law No. (4) of 2000 concerning the Emirates Securities and Commodities Authority and Market; and
- (v) Ministry of Justice and Ministry of Economy, both pursuant to Federal Law No. (1) of 1972 on the Jurisdictions of the Ministries and the Competence of the Ministers, including amendments thereto.
- (vi) Law No. 4 of 2022 Regulating Virtual Assets in the Emirate of Dubai.

All Financial Institutions (“FIs”) ,Designated Non-Financial Business and Professions (“DNFBPs”) and Virtual Asset Service Providers (“VASPs”) are required to verify and review updates issued by the FATF and the National Anti-Money Laundering and Combatting Financing of Terrorism and Financing of Illegal Organizations Committee (as amended and current at that time) regularly, and shall take such into account when establishing and implementing countermeasure and/or enhanced due diligence measures as appropriate and proportionate to the level of risks. All FIs, DNFBPs and VASPs are to re-evaluate the implementation of due diligence measures in consistency with the degree of risks, in respect of countries added or removed from those lists by FATF.



Although FIs, DNFBPs and VASPs are required to assess the reputational risk of a jurisdiction to better assess the risks they are exposed to, this obligation is not necessarily to be interpreted as being also applicable to UAE natural or legal persons, or residential clients in the UAE. Nonetheless, the application of Enhanced Due Diligence (EDD) measures can still be applied as a result of home jurisdiction requirements, and as well as the risk-tolerance and appetite of a given FI, DNFBP and VASP.

It is imperative to note that this development does not need to be considered as a trigger to revise the Financial Crime Risk Assessments or Customer Risk Assessments. Due diligence measures taken by FIs, DNFBPs and VASPs shall in all cases be (i) proportionate to the risks posed from business relationships/ transactions with natural or legal persons from such jurisdictions and (ii) be effective to minimize such risks. The measures taken may require the application of enhanced customer due diligence depending on the circumstances referred to in Article (4) of the Cabinet Decision No 24 of 2022, on Anti-Money Laundering and Combating the Financing of Terrorism and Illegal Organisations.

FIs, DNFBPs and VASPs may continue to place reliance on other UAE natural or legal persons, and may equally continue to apply simplified Customer Due Diligence on UAE or resident customers in situations where lower risks of ML/TF are present.

If any further concerns arise or assistance is required, FIs, DNFBPs and VASPs should contact their respective Supervisory Authority.



اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال
ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل
التنظيمات غير المشروعة



United Arab Emirates

مذكرة تفسيرية حول تقييم مخاطر الاختصاص القضائي وما يتبعها من
تطبيق لالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ضوء ادراج
دولة الامارات العربية المتحدة في القائمة الرمادية من قبل
مجموعة العمل المالي

في 4 مارس 2022، وضعت مجموعة العمل المالي ("فاتف") دولة الإمارات العربية المتحدة ("الإمارات") تحت المراقبة المشددة، لضمان قيام الدولة بتحسين مجالات محددة تتطلب مزيداً من التعزيزات في مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. ومنذ اعتماد تقرير التقييم المتبادل للدولة في عام 2020، لاحظت مجموعة العمل المالي ("فاتف") تقدم كبير عبر تنفيذ الإجراءات الموصى بها في تقرير التقييم المتبادل وذلك بهدف تحسين المنظومة المالية بالدولة. وشمل ذلك إنشاء لجان تنسيق لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإنشاء نظام فعال لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة دون تأخير، وتحسين القدرة على مصادرة عائدات الجرائم، وجهود التعاون.

تُصدر اللجنة الفرعية للجهات الرقابية في الدولة توجيهًا مشتركًا بشأن المذكرة التفسيرية التالية، والتي تؤكد على ضرورة الوفاء بالتزامات مواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ضوء قيام مجموعة العمل المالي بوضع دولة الإمارات على قائمة الدول التي تخضع للمراقبة المشددة، أو ما يعرف بـ (القائمة الرمادية)

تم إصدار هذا التوجيه بموجب مرسوم القانون الاتحادي رقم (20) لسنة 2018 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة؛ المعدل بالمرسوم بقانون إتحادي رقم 26 لسنة 2021، وبموجب السلطات الممنوحة إلى الجهات التالية على التوالي:

1. المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة بموجب قانون المصرف المركزي، مرسوم القانون الاتحادي رقم (14) لسنة 2018 بشأن المصرف المركزي وتنظيم المؤسسات والأنشطة المالية ("قانون المصرف المركزي")؛
2. سلطة دبي للخدمات المالية بموجب القانون التنظيمي - قانون مركز دبي المالي العالمي رقم (1) لسنة 2004 بشأن مركز دبي المالي العالمي؛
3. هيئة تنظيم الخدمات المالية بموجب القانون رقم (4) لسنة 2013 في شأن سوق أبوظبي العالمي.
4. هيئة الأوراق المالية والسلع بموجب القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2000 بشأن هيئة سوق الإمارات للأوراق المالية والسلع؛
5. وزارتي العدل والاقتصاد بموجب القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 في شأن اختصاصات الوزارات واختصاصات الوزراء بما في ذلك التعديلات عليهما؛
6. قانون رقم 4 لسنة 2022 بشأن تنظيم الأصول الافتراضية في اماره دبي.

يتعين على جميع المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية التحقق من القوائم والمعلومات الصادرة عن مجموعة العمل المالي واللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة (بصيغتها الحالية وفي حال إجراء أي تعديل لاحق عليها) بشكل منتظم، ويجب أن تأخذ ذلك في الاعتبار عند وضع وتنفيذ التدابير المضادة أو تدابير العناية الواجبة المعززة حسب الاقتضاء وفقاً لمستوى المخاطر. ويتعين على جميع المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية إعادة تقييم تنفيذ إجراءات العناية الواجبة بما يتماشى مع درجة المخاطر، وذلك فيما يتعلق بالدول التي أضافتها مجموعة العمل المالي إلى تلك القوائم أو أزلتها منها.

على الرغم من أن المؤسسات المالية والمهنة غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية يتوجب عليها القيام بتقييم مخاطر السمعة في أي دولة من أجل التوصل لتقييم أفضل للمخاطر التي تتعرض لها، إلا أن هذا الالتزام لا ينبغي تفسيره على أنه ينطبق بالضرورة على الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين في الدولة، أو العملاء المقيمين في الدولة. ومع ذلك، من الممكن تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة بمقتضى المتطلبات المحلية في الدولة المعنية، وكذلك وفقاً لمستوى التعاون أو الإجراءات المخففة في المؤسسات المالية والأعمال والمهنة المالية غير المحددة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية.

من الضروري ملاحظة أن هذا التطور لا ينبغي اعتباره محفزًا لمراجعة تقييمات مخاطر الجريمة المالية أو تقييمات مخاطر العملاء. ويجب أن تكون إجراءات العناية الواجبة التي تتخذها المؤسسات المالية، والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية في جميع الحالات (1) متناسبة مع المخاطر الناشئة عن العلاقات التجارية / المعاملات مع الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين في هذه الدول و(2) فعالة في تقليل هذه المخاطر. وقد تتطلب الإجراءات المتخذة تطبيق العناية الواجبة المعززة للعملاء اعتمادًا على الظروف المشار إليها في المادة (4) من قرار مجلس الوزراء رقم 24 لعام 2022 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب و تمويل التنظيمات غير المشروعة.

بإمكان المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية الاستمرار في الاعتماد على أشخاص طبيعيين أو اعتباريين آخرين في الدولة، والاستمرار أيضاً في التطبيق المبسط بشأن العناية الواجبة على العملاء الإماراتيين أو المقيمين وذلك في الحالات التي يكون فيها خطر غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أقل.

إذا ظهرت أي مخاوف أخرى أو كانت هناك حاجة إلى المساعدة، يجب على المؤسسات المالية والمهن والأعمال غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية التواصل مع الجهات الرقابية المعنية.